

## لور مغيزل

### أنسنة الحقوق

### وعقلنة النضال

يُدْهَش المتأمل في مسيرة لور مغيزل إذ يتكشّف له التداخل الصميمي بين حياتها الشخصية والمهنية أو معرفتها المتخصصة، من جهة، وبين نضالها وإنجازاتها ثم مسؤوليتها عن مصير هذا الإنجاز.

يُدْهَش للمبدئية والعمق الأخلاقي والمعرفي والسياسي لكل عبارة عفوية صدرت عنها، بل إنّ بعض عباراتها العفوية والعاطفية العائلية من قبيل «جوزيف وأنا»، لدى التعبير عن رأي أو موقف تمثل التكامل بين حياتها ورسالتها، وتصلح ملخصاً لمنطلقها النضالي فكراً ونهجاً.

لقد وجهت طاقاتها وتخصصها المهني لخدمة قضية عامة معرفياً وإعلامياً وميدانياً بل حياتياً، فهي كمحامية لم تكتف بأخلاقية الممارسة المهنية وعلميَّتها، بل تجاوزت حدود المهنة المرتبطة بالدفاع عن أفراد في حالات وملابسات محدودة، إلى الدفاع عن العام أو الانخراط في مهمة تغيير الأوضاع القانونية للإنسان عامة، وتغيير الوعي بهذه الأوضاع، باستقلال عن مختلف السلطات والإكراهات أيّاً كان نوعها. تجاوزت مستوى الكفاح النظري المبدئي العلمي إلى مستوى الانخراط العملي في حركة مطلبية وتثقيفية على مدى نصف قرن.

من هنا أنّ لور مغيزل هي، في وقت واحد، المثقف العارف الملتزم وعياً وموقفاً وفكراً

خالدة سعيد

وكفاحاً عملياً والمثقف التقني معرفةً وتعبيراً وعملاً وأسلوباً.

لذلك أقول إنَّ خطاب لور مغيزل هو كلمة - فعل. إنه «مرافعة»، لكن عن عالم تاريخي. هو مرافعة لشدة انضباطه داخل حدود المبادئ القانونية وأصولها، مع التأصل العميق في الروح والقيم التي تنتج القوانين. عملت طوال حياتها المهنية، بل منذ دراستها الجامعية لتغيير القوانين بحيث تلغي المسافة بين روح القوانين ونص قانوني معين مخالف لهذه الروح، التي هي العدل والمساواة بين البشر. وقد كرست نفسها من أجل تحقق هذه الروح، واقعياً، بالنضال والتوعية وتذليل العوائق وتوفير الفرص.

خطاب لور مغيزل المبدئي هو ذاته تقني، إذا صح وصف خطاب الحق بأنه تقني. إنه تقني لأنه يعتمد لغة وأسلوباً تفرضهما ضرورات أو مقتضيات النضال لوضع هذا الحق موضع الحضور في الحياة. لا مجال هنا لأي بلاغيات مهما كان جمالها ما لم تكن موظفة للتحليل وللإقناع والوضوح. نصّها ليست غايته في ذاته بل في وظيفته أي في جلاء المعنى وخدمة الهدف.

إنه خطاب لا يتخلّى عن دقته وتخصّصه فيما يتحرّك في هذا الحقل الشائك المتداخل بكل تعقيدات السياسة والتباساتها. وهو يختار التخصص في مجال، ولكنه يفتح على الأفق الإنساني الواسع. وبقدر ما هو متخصص هو راء متجاوز، بما أنه ينطلق من موقف إنساني عام ورؤى تمثل تصوّراً لمفهوم الحق ونظراً إلى الإنسان لا يغفل عن خصوصياته الثقافية، ولكنه لا يتهم هذه الخصوصيات بجعلها مطيّة وذريعة للظلم والحق من إنسانية نصف المواطنين. لقد وضعت لور مغيزل القضية في مدار إنساني، ورأت الخصوصية في نطاق حضاري، رافضة ذريعة الخصوصية، منزهة لها عن أن تُتخذ مسوغاً لتجنيس الحق.

إنَّ خطاب لور مغيزل يواجه، بتجرّده وإنسانيته، الرضوخ لعادات وتقاليد تراكمت بعوامل مختلفة. ولكنها لا تدخل في مناقشة هذه العوامل ولا في منطقتها. فمنطق هذه العوامل يقع في ما يلي ويتبع أولوية الحق. وهي قد حدّدت ميدان تأملها ونشاطها في ما له الأولوية وما يقع في الجذر من مسألة الحقوق.

ويندر أن نجد خطاباً ظلّ، كهذا الخطاب، طوال نصف قرن ملازماً لنسق واحد ومنضبطاً بلهجة واحدة يغيب عنها كلّ انحياز أو انفعال، تلتزم حقل تخصصها ومستواها الإنساني في وقت واحد.

## أعمال لور مغيزل

المؤلفات التي وضعتها لور مغيزل هي على قدر كبير من التماسك والتكامل. إنها تمثل ما أشرت إليه من الانضباط التخصصي - الفكري الإنساني وأخلاقيته. أقول

الانضباط لأنّه لا بلاغيات أو إنشائيات في كتبها التي تحمل عناوين دقيقة بالغة الدلالة على مضامينها:

- **المرأة في التشريع اللبناني في ضوء الاتفاقيات الدولية، مع مقارنة بالتشريعات العربية**، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي - بيروت، ١٩٨٥
- **إعرفي حقوقك: «حقوقك في العمل»**، عن الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٤، سلسلة «الدليل»
- **إعرف حقوقك: «نحن مواطنون»** عن الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، بيروت، ١٩٩٦ سلسلة «الدليل»
- **«حقوق المرأة الإنسان في لبنان»** (في ضوء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، مؤسسة جوزيف ولور مغيزل، ١٩٩٧
- **«نصف قرن دفاعاً عن حقوق المرأة في لبنان»** - وثائق التاريخ: ١٩٤٧ - ١٩٩٧، أرشيف لور مغيزل، مؤسسة جوزيف ولور مغيزل، ط٢، بيروت، ٢٠٠٠

أتوقف عند كتابها الأخير، «نصف قرن دفاعاً عن حقوق المرأة في لبنان» الذي بدأت بتنظيمه قبل وفاتها بالتعاون مع الباحث أنطوان مسرة ومع طوني جورج عطا الله. وقد صدر بعد وفاتها عن «مؤسسة مغيزل» مع مقدمتين لمسرة وعطا الله، وهو يقع في ٨١٤ صفحة.

ينقسم هذا الكتاب - الملف إلى قسمين رئيسيين:

**الأول** يقدم لمحة عن نشأة لور مغيزل وبيئتها ومنطلقاتها ورؤيتها والطريق الذي سارت فيه وسائر مواقفها، وذلك عبر أحاديث ومقابلات صحفية ومدخلات ومحاضرات.

**والثاني** يتألف من مقالات ومذكرات مرفوعة إلى جهات مختصة، وأحاديث صحفية، وبيانات وردود قصيرة أو موسعة، منمّمة بالتسلسل بحسب المحطّات والمعارك التي خاضتها، وما رافق تلك المحطّات من المواقف والأخبار والتعليقات المنشورة في الصحف، ونصوص القوانين أو مشروعات القوانين. وهذا القسم يشكل سجلاً متسلسلاً بحسب تواريخ المعارك والقضايا التي تمّ خوضها بدءاً من عام ١٩٤٧، أي بدايات لور نصر (التي ستصبح لور مغيزل) ويوم كانت مختصة بشؤون المرأة في «حزب الكتائب». والمعركة الأولى التي شاركت فيها كانت معركة النضال من أجل حقوق المرأة السياسية.

هذا القسم الثاني تغلب فيه مساهمة لور مغيزل؛ لكن إلى جانبها نجد أسماء عديدة ممن شاركن أو شاركن في القضية نفسها. وهذا التدوين لبعض المشاركات هو، في رأيي، ملمح أساسي من ملامح عمل لور مغيزل وخطابها المطربي. لقد جعلت هذا القسم يؤرخ للعمل الجمعي ويقدم الوجه الجميل الحي المتعدّد لحركة حقوق النساء في لبنان. وفي هذا الوجه المتعدّد نكتشف تنوع الاتجاهات وحضور رجال لامعين لا يقلّون اقتناعاً واندفاعاً عن صاحبات المواقف والأفكار المستنيرة. وعلى الرغم من أهمية القسم الأول الذي يقدّم صورة لور مغيزل ومنطلقاتها ومداخلاتها، فإن القسم الثاني يقدّم مراحل النضال ومحطاته بدءاً من معركة الحقوق السياسية وصولاً إلى حق النساء في العمل الديبلوماسي ودخول سائر الوظائف في الدولة وصولاً إلى المعركة الكبرى التي دارت من أجل دخول النساء في سلك القضاء. الواقع أنه لكل قسم من أقسام الكتاب معانيه ومقوماته وأهدافه التي لا تنفصل عن مجمل رسالة العمل أو الأرشيف.

ففي القسم الأول من هذا الأرشيف حيث نتعرف على حياة لور نصر مغيزل نكتشف أنّ النضال من أجل المساواة في الحقوق هو قصة حياتها؛ فهو غير منفصل عن قصة حبها وحياتها الدراسية والعائلية والمهنية والسياسية. والعبر التي تبرز في هذا القسم غزيرة عالية، تكشف طبيعة النضال الذي خاضته والقيم التي اهتدت بها، والخطوات الواعية المدروسة المبرمجة التي خطتها، بل تكشف فهمها لجماعية النضال ووطنية الحراك والمقاربة، وتجاوزها للمزالق الطائفية والفتوية. لأنّ النضال الذي يُخاض في أفق الأنسنة وروح العدل لا يقدر أن ينزلق إلى الفتوية دون أن يفقد روحه وهويته.

وإذا كانت في أحاديثها المتعددة التي ترد في هذا القسم الأول، في معرض الكلام على المعارك من أجل الحقوق، تبدأ الكلام بعبارة «أنا وجوزيف» أو «جوزيف وأنا»، فإن المسألة أكثر من تعبير عاطفي واعتراف بدور جوزيف مغيزل المؤكد في هذا النضال. إنه إرساء مبدأ:

فهي لا ترى النضال في سبيل حقوق النساء إلا نضالاً مشتركاً بين النساء والرجال لأنه بالطبع ليس نضالاً ضد الرجال؛ ولأنه بقدر ما هو نضال من أجل نيل حقوق النساء، هو عمل لتوكيد حقوق الرجال وتوكيد هويتها الإنسانية.

أما القسم الثاني من الكتاب والذي يضم سجلاً شبه جمعي لمراحل المطالب والتدرّج فيها فهو توكيد على السمة الوطنية العامة، كما أنه تحية لتلك الجهود الجماعية وبطلاتها وأبطالها. لقد أرادت لور مغيزل أن ترسم خصوصية حركة الحقوق التي

نهض بها نساء ورجال في لبنان فجعلت كتابها كتاباً جمعياً. من هنا أنّ هذا القسم الثاني، أو الأرشيف، يتكوّن من كلمات ألقته في مناسبات وطنية أو عالمية، ومن مقابلات صحفية ورسائل مرفوعة إلى جهات رسمية، وهو ما يكشف عن الاستمرارية والتكامل والترابط في نضالها. كما يضم الأرشيف قصاصات صحفية عن مقابلات وتصريحات ومدخلات لشخصيات مختلفة من نساء ورجال، ويشتمل على رسائل وجهتها منظمات نسائية مختلفة أو أحزاب وتجمعات ونواب إلى المراجع المسؤولة في الشؤون المتعلقة بحقوق الإنسان، ومعظمها يطول حقوق المرأة الإنسان. وتكون بذلك قد قدمت كتاب تاريخ يتتبع مسيرة العمل الجماعي وتشكّل الجمعيات النسائية المختلفة في روابط، منذ منتصف القرن العشرين؛ ويؤرّخ لتفرّقها في البداية بموجب الطوائف ثمّ ائتلافها في اتّحادات وروابط وطنية مشتركة لتوحيد الجهود في القضايا الأساسية. إنه تاريخ متسلسل موثّق للمنطلق الجمعي الوطني لحركة حقوق المرأة الإنسان ولجميع اللواتي والذين شاركوا في تلك الحركة وأعطوها هويتها الإنسانية الوطنية وقوتها، وبالنتيجة فاعليتها وثمارها.

## أنسنة الحقوق

لقد وضعت لور مغيزل قضية حقوق المرأة في مدار الماهية الإنسانية والقيم الإنسانية والتطلعات إلى إنسانية عادلة، ولم تحشرها في مضيق الصراع بين جنسين أو المفاضلة بينهما. بل جعلت حقوق النساء محك اختبار لإنسانية القيم ومصداقاً لعدلها حيث لا إنسانية بلا شمول.

انطلقت من مرجع مبدئي أعلى هو إنسانية الإنسان، ومن مرجع نظري مشترك هو القانون، ومرجع عالمي مشترك هو حقوق الإنسان، فضلاً عن مرجع التجربة الشخصية الأسرية في بيت آمن بالمساواة ومارسها وطبقها على الجميع.

بتعبير آخر انطلقت من مبدأ ومن فهم للقانون والحق يرفض أن يكون فيه إنسان بحقوق وإنسان بلا حقوق أو حتى نصف حقوق.

إنه مبدأ الأنسنة بدل الجنسنة. لأنّ الحق الذي يمنح لجنس بينما يُجرم منه الآخر بحجة اختلافه الجنسي لا يعود بالنتيجة حقاً إنسانياً بل يصبح امتيازاً جنسياً. ولا يكون بأية حال من حقوق الإنسان ما دامت المرأة شريكة في الإنسانية.

ولقد تجاوزت دائماً دعاوى التي تترس وراءها المدافعون عن التقاليد القمعية التي تفرق، لأنها محفوفة بلغة شائكة ملتبسة مثيرة للحساسيات وحافلة بمخاوف الفئات الخائفة أساساً من أي تغيير وإن كان لجهة إنصاف نصف جماعتها.

تأسيساً على هذا الموقف المبدئي وهذا الاحترام للإنسان ولل قانون الذي اتخذته طريقاً في الحياة بدأت طريقها.

لذلك فإنّ السمة الأولى لحراك لور مغيزل هي البعد عن التناقض الذي تقع فيه بعض الحركات حين تجنسن المعركة، لأنها لا تراها إلا معركة شمولية الحقوق؛ وترى هذه الشمولية شرطاً لإنسانيتها. ومن شروط هذه الشمولية الانفتاح والانتماء إلى معركة جماعية. إنها، بوضوح، معركة أنسنة الحق الذي تواصلت جنسنته عبر تاريخ طويل. إذ كانت الحقوق حقوقاً لجنس معين بناء على مواصفات وفروقات بيولوجية - اجتماعية. كانت توكيداً على طبقية بيولوجية وظيفية محددة.

ولا تتمثل أنسنة المعركة في الشراكة التي سبقت الإشارة إليها وحسب، بل في خصوصيات نص لور مغيزل الذي يتميز من نصوص وأساليب عديدة في الحركات النسائية. نجد هنا أنّ التوكيد على سمة النضال الحقوقي الإنساني وشموليته مقصود وواضح عبر أسلوب علمي منضبط دقيق بعيد عن أي غلو انفعالي شاك اتّهامي أو خطابي.

فالنضال من أجل الحقوق لا يقدر أن يكون محصوراً في المطالبة بحقوق النساء مع تناسي الوضع العام. وهي تقول «فنحن لم يكن يوماً هدفنا الأخير مساواة المرأة بالرجل. فماذا تستفيد المرأة المواطنة إن هي تساوت والمواطن في ظل نظام طاقتي تعوزه الممارسة الديمقراطية وتحديث الدولة وسيادة القانون وصون المؤسسات؟»

وفي اليوم العالمي للمرأة في ٨/٣/١٩٩٦ تختتم كلمتها بالقول:

«فمعرفة عقيمة، ووعينا لا قيمة له، وتحررنا لا جدوى منه، إن لم يكن معرفة ووعياً وتحرراً للجميع، نساء ورجالاً.»

لذلك فإنّ قراءة لور مغيزل لا بدّ أن تكون قراءة لنصوصها وفي الوقت نفسه قراءة لمنطلقاتها وطبيعة مبادراتها ولنهجها العملي في النضال.

### ذريعة الخصوصيات الثقافية

تحركت لور مغيزل ورعيها في مواجهة مراجع تملك حصانتها وثوابتها. والتحرك في مسألة حقوق النساء يمسّ أشدّ المواقع حساسية، بما أنه يواجه تقاليد وأحكاماً تحتمي بالموقع الديني، ويعترض على قوانين اكتسبت مع الوقت صفة الحصانة وحال اللامساس، باسم الخصوصيات الثقافية حيناً، وبحكم ترسخ العادة حيناً وحيناً باسم أعراف لا يفهم منطق حمايتها مثل جرائم «الشرف» مثلاً. لكنها رفضت سياسة التذرع بالخصوصيات الثقافية بشكل عام دون أن تخوض في التفاصيل. فهي كحقوقية تدرك بعمق أنّ الحقّ الإنساني يقوم في مقدمة المنطلقات والاعتبارات وفي ما يسبق التنوع

الثقافي بما أنه يقوم في ما يسبق التنوع الجنسي وسائر التنوعات. مع التنوع الجنسي أو الإثني أو غيرهما تبدأ الثقافة بتلاوينها اللامتناهية. لأن الثقافة حيثما تعلقت بالفروق كانت تلويهاً للفروق والتنوع، بل توكيده وتزيين الاختلاف وكتابة معانيه؛ الثقافة هي تفسير خاص للحياة، والصورة المبتكرة لها؛ إنها فن الاحتفال بالفروق وترميزها وإنتاج الصور والمعاني التي تفسرها أو تمجدها وتغنيها؛ الثقافة هي توكيد الحق في التنوع لا إدانة للتنوع. ولا تناقض بينها وبين الحق، لأن الحق هو التجريد الأعلى، ما قبل التنوع وما قبل الثقافة، لأنه مقترن بإنسانية الإنسان.

(ولنتذكر أننا هنا نتكلم فقط على حقوق الإنسان ولم نصل بعد إلى مرحلة الكلام على حقوق الحياة).

لذا فإن الاختلاف في الحقوق باسم الخصوصية الثقافية هو تحكيم مسبق للجزء والفرع بالأصل، وتجاهل للمنطلق الإنساني المشترك والأصل الإنساني المشترك. فكما أن هناك تباينات ثقافية بين عرق وعرق وقومية وقومية تصل إلى حدود قصوى دون أن تمنع الشراكة الكاملة في حقوق الإنسان، فإن التباينات بين الرجال والنساء مهما نما حولها من فروق ثقافية لا تقدر أن تكون ذريعة لحجب الشراكة في حقوق الإنسان.

وذريعة الفروق في مجتمع ما لا تعني إلا أن هذا المجتمع ليس بعد في مستوى فهم أو تصور الإنساني، وهو بالقطع، وبالاختبار التاريخي، مجتمع لا يعرف مبدأ المساواة في الحقوق الإنسانية حتى بين الرجال. إنه مجتمع عنصري أو قبلي أو طبقي بالمعنى الذي عُرف في القرون الغابرة (كالفوارق بين طبقة النبلاء والفلاحين وخرافة الدم الأزرق والدم الأحمر) أو هو مجتمع تعصب لا يعترف بالآخر المختلف (إثنيًا أو جنسيًا أو دينيًا). وهذا الغلو في التمييز الحقوقي بين الناس على أساس البيولوجيا والجنس وأحياناً المعتقد (الديني أو السياسي) هو جزء من موقف عام شامل ينجح إلى التمييز على أسس أخرى اقتصادية أو سلالية قبلية عنصرية أو غيرها. ونجد كيف كان يشترك في صفة النجاسة مثلاً النساء والمختلفون في الدين واللون والسلالة والوضعية الحقوقية كالعبيد (لا في اليهودية وفي بعض مراحل تاريخ الإسلام وحسب بل في ديانات أخرى عديدة ولدى سلالات مختلفة). ولا يزال في بعض البلدان (كالهند) جماعة تُعتبر نجسة لا تُمسّ مع أن القوانين الحديثة ساوتها بغيرها.

### التربية على الديمقراطية

الحقوق هنا، كما تراها لور مغيزل وكما عملت لها، تنهض على وعي عام بالمبادئ التي يرتكز عليها القانون، وبروح القانون باعتباره معرفة أساسية وحاجة اجتماعية

حيوية أولية لا عافية للمجتمع بدونها. فالحق طريق وإنجاز.  
من هنا أنّ الوجه الثاني لنضال لور مغيزل الثقافي تمثّل في منحى تربوي تثقيفي  
هو تثقيف المواطن بثقافة الحق، أو التربية على الديمقراطية:

فهي في مبادراتها إلى نشر ثقافة القانون انطلقت من أنّ القانون، وإن كان مهنة  
القضاة والمحامين، ليس شأنهم حصراً ولا شأن المشرّعين وحدهم، بل هو شأن عام  
وشاغل عام وخير مشترك وثقافة تأسيسية لا يصح الجهل بها. إذ لا يُعقل أن يجهل  
الإنسان انتماءه إلى مجتمع وما ينظم هذا الانتماء والعلاقات التي تتمثل فيه، كما لا  
يصحّ أن يجهل ما يضمنه له من حقوق وما يفرضه عليه من حدود. فوق أن المواطن  
ينبغي أن يعي باستمرار حركة التطور وموقع القانون منها كي يُصار إلى تعديله في  
حال التباين. من هنا أنّ لور مغيزل وجهت نشاطها وأعمالها نحو فهم رفيع للديمقراطية  
كممارسة حركية حية وأسلوب حياة.

فقد رأت أن لا ديمقراطية مع جهل الناس حقوقهم وتنازلهم عن ممارستها  
والتسليم بها للحاكم أو للزعيم السياسي أو الديني أو للزعيمة، وكذلك للأب أو للزوج  
أو الأخ أو غيره. فالديمقراطية والحقوق وسائر الشؤون العامة هي شغل الجميع  
ومسؤوليتهم، شغل كل فرد بمفرده. لذا ربطت لور مغيزل ربطاً وثيقاً بين نيل الحقوق  
وبين معرفة الناس أصحاب الحق لهذه الحقوق وممارستها والعمل على ترسيخها  
واستكمالها وتطويرها، بما أنّ الحقوق هي ترجمة للعلاقات، والعلاقات تتطور بتطور  
الحياة ومفاهيمها. وكما قال أنطوان مسرّة في مقدمة «نصف قرن دفاعاً عن حقوق  
المرأة الإنسان في لبنان» معلقاً على نهج لور مغيزل: «عندما تتحوّل الحقوق إلى مادة  
استهلاكية تستفيد منها الأجيال الحاضرة دون متابعة النضال في سبيلها فإنّ  
الديمقراطية تصبح في خطر» (ص ١٥).

وتشدد لور مغيزل على أنّ هذا الوعي القانوني هو معنى المواطنة الفعلي؛ لأنّ  
المواطنة تبقى افتراضية وسلبية بدون معرفة الحق وممارسة الحق ورعايته والسعي  
لاستكمالها وتطويره. هكذا لم تقتصر لور مغيزل، في نضالها لاستكمال شروط  
المواطنة للنساء، على العمل لتصحيح القوانين التي تعتمد المعيار الجنسي وتضيّق  
الحدود على إنسانية النساء، في اتجاه استبدالها بقوانين تنطلق من المعيار الإنساني  
والإنسانية الكاملة للجميع؛ بل عملت على نشر ثقافة القانون ومسؤولية الفرد عن تفعيل  
القانون. لأنّ هذه الثقافة وهذه المسؤولية هما ما يكفل حيوية الديمقراطية وحياتها.  
ولأنّ الجهل بهذه القوانين أو عدم تفعيلها هو تنازل عنها. فكما تقول في كلمة لها  
بتاريخ ١٩٩٦/٣/١ بمناسبة احتفال بتقديم «الدليل» الذي بدأت نشره في إطار  
نشاطها في «الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان»:



«الحق الذي لا نعرفه أو لا نعرف ممارسته هو حق غير مفيد وأكاد أقول غير موجود. وفي التعريف بالحقوق، نهدف ليس فقط إلى حسن ممارستها بل وإلى تطويرها.»

كما تقول: «إنَّ معرفة المواطن حقوقه وواجباته هي من الدوافع الرئيسية لممارسة مواطنة أفضل.» من هنا أنه لا حق بلا معرفة الحق. ولا معرفة بالحق بلا ممارسة للحق. وفي هذه الممارسة نلمس وندرك التساوق والتناغم أو الخلل والتفاوت بين الحقوق والواقع الاجتماعي.

فالحقوق بما هي تعبير عن الواقع الاجتماعي، يمكن أن تستبق هذا الواقع أو تتخلف عنه، لا سيما في المرحلة المعاصرة حيث التطور يتم بإيقاع سريع. ونعرف أن تغير الحقوق لا يغير الواقع السياسي والاجتماعي ألياً بل يتطلب جهداً ووقتاً وتطورات. كما أن تطور الواقع لا يستدعي تغير الحقوق ألياً. فالنساء بدأن العمل منذ ثلاثة أرباع القرن، مع ذلك تأخرت القوانين عن الاعتراف للمرأة بحقوق متساوية في ميدان العمل وباستقلالية القرار والمبادرة الاقتصادية وحرية الانتقال. ومن جهة ثانية نالت المرأة حقوقها السياسية مبدئياً، بفضل نضال رائدات ورواد، ولم تترجم هذه الحقوق إلى واقع عملي. فالنساء حتى الآن لا يمارسن فعلياً حق الانتخاب بحرية، ولا المرشحة للانتخابات تقنع الناخبين ولا حتى الناخبات. ولا مجال للمرأة في الندوة النيابية إلا «في ثياب الحداد» كما تعبّر لور مغيذل أي لتحل محل أب أو زوج سقطت ولايته بالوفاة وبالأخص بوفاة فاجعة.

هذه الفجوة بين الواقع والقانون هي فجوة ثقافية وتقتضي نضالاً ثقافياً حقوقياً مكماً لمعركة نيل الحقوق. وهذا ما باشرته لور مغيذل عبر الأحزاب والجمعيات والاتحادات النسائية التي شاركت فيها ثم عبر مؤسسات ثلاث متخصصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان: «الحزب الديمقراطي»، «الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان» و«مؤسسة جوزيف مغيذل» قبل أن تصبح «مؤسسة جوزيف ولور مغيذل».

ولهذا فقد رأت أنّ معركة الحقوق لا تقتصر على المطالبة بالاعتراف بحقوق النساء. بل تفترض بالتوازي مع ذلك تحرك النساء والهجوم على الميادين العامة، لا في العمل المهني وحده بل على الأخص في الانخراط في العمل السياسي والنقابي، أي النضال من داخل خلايا الفاعلية ومواقع التغيّر؛ فالمكتسبات تتحقق في سياق العمل والمشاركة.

واستعير من الباحث مسرّة هذا الوصف لأرشيف لور مغيذل: «إنه كتاب لتنمية القدرة على المواطنة» (ص ١٥).

## نحو خصوصية أخلاقية نسوية

واضح أنّ معركة المرأة بدت، عملياً، للور مغيزل أشمل من معركة المساواة في الحقوق. فقد عملت مع جوزيف مغيزل لتكوين جبهة أو خوض معركة ليس من أجل الأنسنة في مواجهة الجنسنة وحسب، بل أيضاً من أجل الحياة ضد العنف والموت وتمزق الوطن. كان ذلك توكيداً على مثل نسوية إنسانية تتعدى قضايا العدل الحقوقي إلى دخول الرؤية النسائية للسياسة والعمل الوطني الحضاري. المرأة كما تتمثل في هذا المستوى هي حاضنة الحياة، منحازة للحياة بكل أبعادها، وليست فقط حاضنة الجنين ومنشئته. ويتوجب أن تكون من جهة الحياة والعدل والتواشج لا من جهة التذابح لاقتسام ما لا يقبل الانقسام.

هكذا كانت معركة لور مغيزل في إطار الحزب الديمقراطي مع رفيقها جوزيف مغيزل ومع رفاقها الآخرين في الحزب نفسه ومع عدد من التجمعات النسائية والمناضلات تصل معركة الحقوق بـ «معركة» السلم الأهلي والتواصل أثناء الحرب، بالتظاهر حيناً والاعتصام عند «المعابر» وخطوط «التماس» أثناء تلك الحرب المريعة؛ ولم تقعد بها وبرفيقها الفاجعة التي أنزلتها الحرب بهما. كان ذلك تميّزاً ورسالة وفعل مقاومة ومشروع هوية ثقافية نسوية.

نحن هنا، مع أعمال لور مغيزل، إزاء «نص» حي ليس نصّاً مكتوباً كلّهُ. إنه نصّ معيش، نصّ شراكة وتبادل، نصّ أرادت لور مغيزل دائماً أن تشدد على بعده الجماعي والميداني.

من كتاب لور مغيزل تعلّمت الكثير حول أخلاقيات النضال وتقنيات النضال ومراميه، واستنرت بأسماء مناضلات ومناضلين، واكتشفت أسماء غابت في زحمة السنين وضجيج الحرب.